

**مؤثر الجمعية العامة للمجموعة في دورتها  
العاكدة التاسعة المنعقدة بالجمهورية اليمنية  
خلال الفترة من 11 الى 14 جمادى الاولى 1424هـ  
العوافق 5/28 - 2007/5/31**

**معرض أجمعيت العامت للمجموعت**  
**في دورتها العاديت التاسعت المنعقدة بأجمهورية اليمنيت**  
**خلال الفترة من 11 إلى 14 جمادى الأولى 1424هـ**  
**الموافق 5/28 - 2007/5/31**

تحت الرعاية السامية لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية اليمنية، عقدت الجمعية العامة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة دورتها العادية التاسعة "بفندق موفنبيك" بمدينة صنعاء خلال الفترة من 11 إلى 14 جمادى الأولى 1424هـ الموافق 5/28 - 2007/5/31. وحضر اجتماعات هذه الدورة رؤساء وممثلو الأجهزة التالية:

- ديوان المحاسبة بالملكة الاردنية الهاشمية
- دائرة المحاسبات التونسية
- ديوان الرقابة المالية بمملكة البحرين
- مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- ديوان المراقبة العامة بالملكة العربية السعودية
- ديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان
- الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية
- ديوان الرقابة المالية بجمهورية العراق
- جهاز الرقابة المالية للدولة بسلطنة عمان
- ديوان المحاسبة بدولة الكويت
- ديوان المحاسبة بدولة قطر
- ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية
- ديوان الرقابة المالية والادارية بدولة فلسطين
- جهاز الرقابة المالية والادارية بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
- الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية
- المجلس الاعلى للحسابات بالملكة المغربية
- محكمة الحسابات بالجمهورية الاسلامية الموريتانية
- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية

واعتذر عن حضور هذه الدورة ديوان المحاسبة بالامارات العربية المتحدة. كما تغيب عنها أجهزة الرقابة في كل من جيبوتي وجمهورية الصومال وجز القمر.

كما حضر هذه الدورة كمراقبين:

- ممثل عن الامين العام لجامعة الدول العربية

- الامين العام لمنظمة انتوساي

- ممثلان عن مبادرة تنمية انتوساي

- ممثل عن البنك الدولي

- ممثلة عن هيئة تحرير مجلة الانتوساي.

وتولت الأمانة العامة مهمة أمانة السر بالتعاون مع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية.

وقد انتظم حفل الافتتاح يوم 2007/5/28 بمقر الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وبتشريف دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور / علي محمد مجور وحضور عدد من الوزراء وكبار المسؤولين بالجمهورية اليمنية وعدد من سفراء الدول العربية المعتمدين لديها بالإضافة إلى عدد من كبار المسؤولين بالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

واستهل الحفل بتلاوة آيات بيّنات من ذكر الله الحكيم.

ثم أحيلت الكلمة إلى معالي الدكتور/ عبد الله عبد الله السنفي، رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، حيث أشار إلى أن انعقاد هذه الدورة في اليمن وبرعاية كريمة من فخامة رئيس الجمهورية يؤكد بشكل ملموس ما تحظى به المجموعة العربية من تقدير ومكانة متميزة في بلده وما يحظى به الجهاز من دعم ورعاية تعكس أهمية العمل الرقابي ومكانته المتقدمة ضمن أولويات القيادة السياسية . كما أشاد بالحضور الفاعل لنخبة من قيادات العمل الرقابي على مستوى الوطن العربي في الدورة التاسعة للجمعية العامة الذي يعقد تحت شعار "الاستمرارية في عمل المجموعة" وهو ما يؤكد قيم الانتماء للمجموعة والالتزام بآلياتها، مؤكدا على حرص المجموعة على المساهمة في رسم سياستها والمشاركة في اتخاذ القرارات المرتبطة بها والاهتمام بتقييم أعمالها والرغبة في تطوير أدائها.

كما أشار معاليه إلى الدعم الذي تحرص القيادة السياسية في اليمن على توفيره للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والذي يعد من أهم المقومات اللازمة لتدعيم استقلاليته ليكون بمنى عن أي تدخلات خارجية في أعماله وجعل رقابة الجهاز مهابة ومسموعة الكلمة لضمان فعاليته في العمل الرقابي .

ثم نوه في كلمته بأهمية الأنشطة التي قامت بها المجموعة على مدى واحد وثلاثين عاماً والتي كان لها الأثر الكبير والفاعل في رفع التحديات التي تواجه الأجهزة العربية للرقابة وفي تطوير أساليب وتقنيات عملها الرقابي وتنمية قدرات ومهارات كوادرها الفنية، مشيدا بالنجاحات التي حققتها لتوفير المتطلبات الأساسية لها ولواكبة التطورات التي يشهدها العامل اليوم. وتمنى في ختام كلمته النجاح والتوفيق لإشغال الجمعية العامة وللوفود المشاركة إقامة طيبة في ربوع وطنهم الثاني اليمن.

ثم تناول الكلمة معالي الدكتور احمد الميداوي الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات بالملكة المغربية والنائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي، حيث التمس باسم الوفود المشاركة من معالي رئيس مجلس الوزراء الدكتور/ علي محمد مجبور أن يرفع إلى فخامة الرئيس عبد الله صالح أسمى عبارات الشكر والامتنان لما أولاه فخامته من اهتمام ورعاية للدورة التاسعة للجمعية العامة للمجموعة وتقديم إلى اليمن الشقيق رئيسا وحكومة وشعبا بأحر التهاني بمناسبة العيد السابع عشر لتحقيق الوحدة. كما توجه بالشكر إلى معالي رئيس مجلس الوزراء وأصحاب المعالي الوزراء والسفراء وكبار المسؤولين على تشریفهم المجموعة بالحضور في الجلسة الافتتاحية. كما توجه بالشكر إلى معالي الدكتور/ عبد الله عبد الله السنفي، على استضافة أشغال الجمعية العامة، منوها بمستوى الإعداد وتنظيم هذا الاجتماع وبالجهود التي بذلتها الأمانة العامة للمجموعة العربية لنجاح هذه الدورة. مشيراً إلى أن المجموعة يحدها الأمل والثقة في أن تساهم المناقشات والتوصيات في الارتقاء بالعمل الرقابي حتى تتمكن الأجهزة الرقابية من المساهمة بشكل فاعل في ترسيخ مبادئ المسائلة والشفافية وصيانة المال العام.

وبعد ذلك أحييت الكلمة إلى معالي الأستاذة/ فائزة الكافي الرئيسة الأولى لدائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية و الأميننة العامة للمجموعة العربية حيث عبرت عن الشرف الذي نال المجموعة بوضع أشغال الدورة التاسعة للجمعية العامة تحت سامي إشراف فخامة الأخ علي عبد الله صالح، رئيس الجمهورية اليمنية وتقدمت بالشكر إليه والى الجمهورية اليمنية حكومة وشعبا والى معالي الدكتور/ عبد الله عبد الله السنفي على استضافة الدورة التاسعة للجمعية وعلى الجهود الكبيرة التي بذلت للإعداد لها وتوفير مستلزمات نجاحها. كما تقدمت إليهم جميعا بالتهنئة بمناسبة العيد السابع عشر للوحدة اليمنية . ثم أبرزت أهمية انعقاد الجمعية العامة مرة كل ثلاث سنوات باعتبارها مناسبة متجددة لتوطيد أواصر التعاون وتبادل الآراء في مجال العمل الرقابي وفرصة متجددة لاستعراض نشاطات المجموعة واستشراق مستقبلها ونوهت بالمستوى المرموق الذي بلغته المجموعة بأدائها وبأنشطتها العلمية والتدريبية وقدراتها على التأقلم مع المتغيرات الدولية وذلك من خلال تنفيذ الدورات المخطط لها خلال السنوات الثلاث الماضية ومن خلال إعدادها مشروع مخطط استراتيجي للفترة القادمة والذي سيتم إقراره رسمياً في هذه الدورة.

واختتمت كلمتها بتجديد الشكر إلى الجمهورية اليمنية متمنية لأشغال الجمعية العامة النجاح والتوفيق.

بعد ذلك، ألقى السيد/ جوزيف موزر، الأمين العام للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) كلمة أشار فيها إلى أن انعقاد هذه الدورة في مدينة صنعاء عاصمة الدولة التي لعبت دوراً مؤثراً في تاريخ البشرية، يعد فخراً كبيراً، مشيراً إلى أن المجموعة العربية تعد إحدى المنظمات الإقليمية المؤثرة في المجال الرقابي وتلعب في الفترة الحالية دوراً فاعلاً في المنظومة العالمية للأجهزة الرقابية. كما أشاد بالإنجازات التي حققتها المجموعة منذ تأسيسها بالقاهرة سنة 1976 معتبراً أن الدورة العادية للجمعية العامة مرحلة هامة للمساهمة في تبادل التجارب والخبرات بين الأجهزة الأعضاء وتمنى في ختام كلمته لأشغال هذه الدورة النجاح والتوفيق.

واثر ذلك، أحييت الكلمة إلى دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور/ علي محمد مجور، حيث أكد في بدايتها أن برنامج الحكومة الذي تم إعداده هو ترجمة للبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية الذي أولى عناية خاصة بمزيد تفعيل دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة و تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد .

وأشار إلى أن أعمال الدورة التاسعة للجمعية العامة للمجموعة العربية التي تجمع الأجهزة العربية العليا للرقابة وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية تهدف إلى تبادل الخبرات والمعارف الرقابية الناجحة التي تحقق الحماية للمال العام وللممتلكات العامة وتساهم دون شك في مكافحة الفساد الذي يلحق الأضرار الفادحة بالمجتمعات وباقتصادها وبرامجها التنموية، داعيا في هذا الخصوص الأجهزة الرقابية العربية إلى تعزيز التكامل فيما بينها وتطوير آليات عملها للمساهمة في عملية الإصلاح المالي والإداري التي تشهدها الأقطار العربية ومن بينها الجمهورية اليمنية.

كما شدد على أهمية التنمية الإدارية في هذه العملية ودورها الحيوي في تحسين الأداء والقضاء على البيروقراطية الإدارية التي تحمل في طياتها جذور الفساد وتساهم إلى حد كبير في انتشاره، مضيفا أن اليمن تعمل باستمرار على تقوية دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لكشف الاختلالات المالية والإدارية والمحافظة على المال العام والحد من الفساد وتحقيق المعايير الدولية في الشفافية والمساءلة والتي تأتي على رأس اهتمامات ومناقشات المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة .

ثم أشار إلى الخطوات التي تم قطعها في توسيع العمل الرقابي وتطوير منهجيته من خلال إنشاء العديد من الأطر الرقابية ومنها إنشاء الهيئة العليا لمكافحة الفساد كإطار مؤسسي مكمل للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، مبرزا أن هذا الجهاز سيشهد خلال الفترة القادمة إجراءات تهدف إلى تعزيز استقلاليته وبناء قدرته المهنية.

كما أكد في كلمته على أهمية برنامج عمل المجموعة العربية الذي يجسم عزمها على التطوير والارتقاء بآليات عملها لتصبح نموذجا إقليميا ومهنيا، الأمر الذي سيشكل مصدر اعتزاز وفخر للجميع في الوطن العربي.

ومضى قائلًا بأن المجموعة يحدوها الأمل والثقة في أن تثمر دورة جمعيتها التاسعة عن قرارات وتوصيات تدعم مستوى عملها الرقابي حتى تتمكن الأجهزة الرقابية من المساهمة بشكل فاعل في ترسيخ مبادئ المسائلة والشفافية وصيانة المال العام.

وصباح يوم 2007/5/29، وقبل الشروع في مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها، استمعت الجمعية العامة إلى كلمة ممثل البنك الدولي التي توجه من خلالها إلى المجموعة العربية وإلى الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية على دعوته كممثل لهذا البنك لحضور أشغال الجمعية العامة في دورتها التاسعة. كما أشار إلى الدور الحاسم الذي تقوم به الأجهزة الرقابية في تعزيز المؤسسات العامة وكذلك المساعدة على تشجيع الإدارة المالية السليمة ومكافحة الفساد، فضلا عن أنها الرقيب الأمين على الصالح العام.

كما تطرق في كلمته إلى أهمية الرقابة التي تمارسها الأجهزة العليا للرقابة والتي تمكن من تعزيز الإطار القانوني والمالي والمؤسسي، مبرزا الدعم الذي يقدمه البنك الدولي إلى الأجهزة الرقابية وخاصة في البلدان النامية بهدف تعزيز إطارها القانوني والمؤسسي وتدعيم استقلاليتها في العمل.

ثم أحييت الكلمة إلى ممثلي مبادرة تنمية انتوساي حيث قدما عرضا مفصلا عن البرنامج التدريبي الذي تم تنظيمه بالتعاون مع المجموعة حول موضوع الرقابة على البيانات المالية والالكترونية وتضمن مراحل تنفيذه وتقيما مفصلا للنتائج التي حققها.

كما تضمن الجزء الثاني من هذا العرض بيانات تفصيلية حول مراحل البرنامج الذي تعتمزم المبادرة القيام به مع المجموعة العربية والمتعلق أساسا بتحديد احتياجاتها.

ثم استعرضت الجمعية العامة مشروع جدول أعمالها وافت عليه وانتقلت إلى مناقشة مختلف بنوده واتخذت بشأنها القرارات والتوصيات التالية:

:

بعد ان استعرضت الأمانة العامة تقرير المجلس التنفيذي عن متابعة نشاط المجموعة والاجراءات التي اتخذها لضمان تنفيذ برنامج العمل الذي اقرته الجمعية العامة في دورتها السابعة، اتخذت الجمعية العامة القرار المرفق (القرار رقم 2007/1 ج. ع 9):

:

بعد أن استعرضت الأمانة العامة تقرير رئيس المجلس التنفيذي عن الوضع المالي للمجموعة، اتخذت الجمعية العامة القرار المرفق (القرار رقم 2007/2 ج. ع 9).

:

:

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من النظام الاساسي للمجموعة، المتعلقة بتعيين رئيس الجمعية العامة ونائبة الأول، اتخذت الجمعية العامة القرار المرفق (القرار رقم 2007/3 ج. ع 9، الذي تمت بموجبه إعلان معالي الدكتور/ احمد الميداوي انتقال الرئاسة إلى معالي الدكتور/ عبد الله عبد الله السنفي، وكذلك تعيين معالي الدكتور/ مصطفى البراري، نائبا أول للمجلس وتقديم إليهما بالتهنئة بمناسبة توليها منصبهما الجديد.

وعقب ذلك، ألقى معالي المستشار الدكتور/ جودت الملط، كلمة توجه فيها بالتهنئة إلى معالي الدكتور/ عبد الله عبد الله السنفي على توليه رئاسة المجلس. كما تقدم بالشكر الجزيل إلى الجمهورية اليمنية رئيسا وحكومة وشعبا وإلى معالي رئيس الجهاز على حسن تنظيم ونجاح اجتماعات الجمعية العامة والاجتماعات التي اقترنت بها. كما توجه بالشكر إلى معالي الأمينة العامة وأعضاء الأمانة العامة على ما الجهود المبذولة للقيام لدعم نشاطات المجموعة. وختم كلمته بالتمني بالشفاء العاجل لمعالي الدكتور/ مصطفى البراري كي يستمر في أداء مهامه.

ثم عبر معالي الدكتور/ عبد الله عبد الله السنفي، في كلمته عن سعادته بالثقة التي أولاه إياها زملاؤه لرئاسة المجلس التنفيذي لفترة السنوات القادمة وتوجه بالشكر إلى معالي الدكتور/ مصطفى البراري الرئيس السابق للمجلس التنفيذي وإلى معالي الدكتور/ احمد الميداوي، لما بذله من مجهودات كبيرة لإدارة اجتماعات المجلس التنفيذي والجزء الأول من أعمال الجمعية العامة.

كما شكر معالي الأمينة العامة ومساعدتها على الجهود المبذولة لإدارة شؤون الأمانة العامة. واختتم كلمته بشكر المراقبين الذين استجابوا لدعوة المجموعة إلى حضور أشغال الجمعية العامة.



:

:

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من النظام الاساسي للمجموعة، نظرت الجمعية العامة في الدعوتين الكريمتين الموجهتين اليها من كل من ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية وديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية لاستضافة دورتها العاشرة ببلدهما، تناولت الكلمة معالي رئيسة ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية بالإجابة القاضية/ هدى حايك، حيث عبرت عن رغبتها في فسخ المجال لديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية لاستضافة الدورة العاشرة للجمعية العامة. وقد تقدم إليها ممثل ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية باسم رئيس الديوان بالشكر الجزيل على هذه المبادرة، وعبر عن ترحيب المملكة بالوفود المشاركة في الدورة العاشرة للجمعية العامة. وبناء على ذلك، اتخذت الجمعية العامة القرار المرفق. (القرار رقم 2007/4 ج. ع 9):

:

استمعت الجمعية العامة إلى العرض المقدم من رئيس فريق المخطط الاستراتيجي العام للمجموعة واحد أعضاء هذا الفريق وتقدمت إلى الفريق المذكور الشكر على الجهود التي بذلها كامل أعضاء الفريق لانجاز هذا العمل. كما ناقشت التوصيات التي تقدم بها إليها المجلس التنفيذي بخصوص هذا المشروع وكذلك مشروع المخططين الاستراتيجيين للتدريب ولتقنية المعلومات واتخذت القرار المرفق (القرار رقم 2007/5 ج. ع 9).

**2010 2008:**

:

بعد أن اطلعت الجمعية العامة على مشروع برنامج عمل المجموعة للسنوات الثلاث 2008-2010، اتخذت القرار المرفق (القرار رقم 2007/6 ج. ع 9).

2010 2008

:

بعد أن اطلعت الجمعية العامة على مشروع البرنامج المالي للسنوات 2008 - 2010 المقدم إليها من المجلس التنفيذي في اجتماعه الثامن والثلاثين، اتخذت الجمعية العامة القرار المرفق (القرار رقم 2007/7 ج.ع 9):

:

:

عملاً بأحكام القواعد الإجرائية الدائمة للجمعية العامة للمجموعة، ناقشت الجمعية العامة الموضوعات الفنية الثلاثة التي سبق أن اختارتها في دورتها الثامنة في جلسات متتالية وبحضور جميع الأجهزة الأعضاء والمراقبين واتخذت القرار المرفق (القرار رقم 2007/8 ج.ع 9):

:

بعد أن اطلعت الجمعية العامة على الموضوعات الفنية الثلاثة المقترحة عليها من المجلس التنفيذي في اجتماعه الثامن والثلاثين وكذلك على الهيئات التي شكلها المجلس لمناقشة هذه الموضوعات خلال الدورة القادمة للجمعية العامة، اتخذت الجمعية العامة القرار المرفق (القرار رقم 2007/9 ج.ع 9).

:

:

بعد أن استمعت الجمعية العامة إلى المقترح المقدم من معالي رئيس ديوان الرقابة المالية بجمهورية العراق بخصوص الديون المستحقة عليه وكيفية معالجتها. وحيث انه سبق أن تم النظر في هذا الطلب من قبل الجمعية العامة في دورتها العادية الثامنة والمجلس التنفيذي في اجتماعاته التي تلت الجمعية العامة، فقد طلبت الجمعية العامة إلى الأمانة العامة إعداد مذكرة تبين فيها المراحل التي مر بها هذا الموضوع والقرارات التي اتخذت بشأنه. وقد أعدت الأمانة العامة المذكرة السالفة الذكر مبينة فيها المراحل التي مر بها موضوع الديون المستحقة على العراق وأشارت كذلك إلى الديون المستحقة على بعض الأجهزة الأعضاء.

وانطلاقاً من هذه المذكرة، فتح باب النقاش، حيث أشار أصحاب المعالي رؤساء الأجهزة في كل من الجزائر والسودان وموريتانيا عن يذل جهودهم لتسديد المساهمات المستحقة عليهم عن بعض السنوات.

بعد ذلك، أشار معالي الدكتور/ جودت الملط، أن النظام الأساسي للمجموعة لا يجيز إسقاط الديون المستحقة على الأجهزة الأعضاء وأنه يتعين تعديل هذا النظام للقيام بعملية الإسقاط، مبرزاً النتائج السلبية التي ستنجر عن هذا التعديل. واقترح في هذا الخصوص أن يتم تأجيل دفع هذه الديون أو تقسيطها. كما أشار معالي الدكتور/ احمد الميداوي إلى ضرورة عدم اتخاذ أي قرار يتعارض مع النظام الأساسي للمجموعة.

ثم تناول الكلمة معالي الدكتور/ عبد الباسط تركي سعيد، رئيس ديوان الرقابة المالية بجمهورية العراق ليشير إلى أن طلب ديوان الرقابة المالية لا يتعارض مع النظام الأساسي للمجموعة وان يتعين البت في طلب ديوانه خلال الجمعية العامة الحالية.

ونظرا لتباين الآراء حول هذا الموضوع، شكلت الجمعية العامة لجنة تتكون من أصحاب المعالي رؤساء الأجهزة في كل من ليبيا وموريتانيا وفلسطين وسوريا بحضور معالي الأمين العام. وقد اجتمعت هذه اللجنة ودرست الموضوع من جميع جوانبه وتقدمت بمذكرة إلى الجمعية العامة تضمنت مقترحاتها حول كيفية معالجة هذا الموضوع. وقد درست الجمعية العامة هذه المذكرة واتخذت القرار المرفق (القرار رقم 2007/10 ج. ع 9).

:

:

استعرضت الأمانة العامة مطالب الترشح الواردة عليها كتابيا من أجهزة الرقابة في كل من البحرين وموريتانيا وفلسطين والمغرب ولبنان والعراق. وبعد ذلك تدخل رئيس الجمعية العامة ليذكر أن باب الترشح لا يزال مفتوحا مما سمح لجهاز الرقابة في سوريا وليبيا بتقديم ترشحهما، بحيث أصبح العدد الجملي للمترشحين ثمانية أجهزة. غيران جهاز الرقابة في موريتانيا وفلسطين سحب طلبهما.

وقد تم الاعتماد في إجراء الانتخابات السرية على الأسلوب الذي توخته الجمعية العامة في دورتها الثامنة، والذي تمثل في تشكيل لجنة الفرز من رئيس الجمعية العامة والأمانة العامة للمجموعة وفي أن يتم الاقتراع من قبل الأجهزة على أربعة مرشحين على أقصى تقدير وإلغاء القوائم التي تتجاوز هذا العدد. وقد جرت الانتخابات بالاقتراع السري وأسفرت عن النتائج التي يتضمنها القرار المرفق (القرار رقم 2007/11 ج. ع 9).

:

:

عملا بأحكام المادة الثلاثين من النظام الأساسي للمجموعة، واستجابة للرغبة التي أبدتها أجهزة الرقابة في كل من سوريا وموريتانيا ودولة فلسطين والسودان، شكلت الجمعية العامة لجنة الرقابة المالية وفق ما ورد بالقرار المرفق (القرار رقم 2007/12 ج. ع 9).

\* \* \* \*

وفي ختام أعمالها، رفعت الجمعية العامة برقية الى فخامة الاخ/ علي عبدالله صالح، ضمنتها مشاعر الامتنان والعرفان على استضافة الدورة التاسعة للجمعية العامة، متمنية لجمهورية اليمن ولشعبها مزيدا من التقدم والازدهار.

كما توجهت الجمعية العامة بالشكر الى معالي الدكتور/ عبدالله عبدالله السنفي، رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية ومساعديه على المجهودات الكبيرة التي بذلت لانجاح اعمال الجمعية العامة وكذلك توجيه الشكر الى الاستاذة/ فائزة الكافي، الرئيسة الاولى لدائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية والامينة العامة للمجموعة واعضاء الامانة العامة على الجهود المخلصة لدفع مسيرة التقدم في المجموعة العربية.

واختتمت الجمعية العامة أعمالها يوم 2007/5/31.

**د. عبد الله عبد الله السنفي**

**فائزة الكافي**

رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية  
ورئيس المجلس التنفيذي للمجموعة

الرئيسة الأولى لدائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية  
والأمينة العامة للمجموعة

**قرارات وتوصيات الجمعية العامة للمجموعة  
في دورتها العاكية التاسعة المنعقدة بالجمهورية اليمنية  
خلال الفترة من 11 الى 14 جمادى الاولى 1424هـ  
الموافق 2007/5/31 - 5/28**

## 2007/1 ( . 9 ):

:

بعد الاستماع إلى تقرير رئيس المجلس التنفيذي عن متابعة نشاط المجموعة والإجراءات التي اتخذها لضمان تنفيذ البرنامج الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها الثامنة، اعتمدت الجمعية هذا التقرير.

## 2007/2 ( . 9 ):

:

أطلعت الجمعية العامة على التقرير الذي أعده رئيس المجلس التنفيذي بخصوص الوضع المالي للمجموعة عن السنوات 2004 / 2005 / 2006، وبعد المداولة أقرت الجمعية هذا التقرير.

## 2007/3 ( . 9 ):

:

عملاً بأحكام الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من النظام الأساسي للمجموعة، انتقلت رئاسة الجمعية العامة إلى معالي رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية وتمت تسمية معالي رئيس ديوان المحاسبة بالملكة الأردنية الهاشمية، نائباً أول للرئيس.

## 2007/4 ( . 9 ):

:

عملاً بأحكام الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من النظام الأساسي للمجموعة، وبعد النظر في الدعوتين الكريمتين الموجهتين إلى المجموعة من كل من ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية وديوان المراقبة العامة بالملكة العربية السعودية لاستضافة دورتها العاشرة ببلديهما، وعقب الاستماع إلى معالي رئيسة ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية بالإجابة التي أثارت بعض الصعوبات التي من شأنها أن تحول دون استضافة الدورة العاشرة للجمعية العامة وأبدت رغبتها في فسح المجال لديوان المراقبة العامة بالملكة العربية السعودية لاستضافتها ببلده، رحبت الجمعية العامة باستضافة هذه الدورة من قبل المملكة العربية السعودية سنة 2010 وتقدمت بالشكر الجزيل إلى ديوان المراقبة العامة بالملكة العربية السعودية. وبناءً على ذلك، تمت تسمية معالي رئيس ديوان المراقبة العامة بالملكة العربية السعودية نائباً ثانياً لرئيس المجلس.

## 2007/5 ( . 9 ):

:

بعد أن استمعت الجمعية العامة إلى العرض المقدم من رئيس فريق المخطط الاستراتيجي وأحد أعضاء هذا الفريق، وبعد الإطلاع على التوصيات الصادرة عن المجلس التنفيذي بخصوص هذا المخطط ومشروعي المخططين الاستراتيجيين للتدريب ولتقنية المعلومات، قررت الجمعية العامة ما يلي:

- 1- اعتماد مشروع المخطط الاستراتيجي العام للمجموعة للسنوات 2008-2012م.
  - 2- تفويض المجلس التنفيذي بوضع المخطط الاستراتيجي العام موضع التنفيذ وإقرار الآليات اللازمة لتحقيق أهدافه في الإطار الزمني المعتمد ورفع تقرير دوري عن تقدم سير العمل في تطبيق المخطط الاستراتيجي في كل دورة للجمعية العامة.
  - 3- أن يتولى الفريق المكلف بمتابعة تنفيذ وتقييم المخطط الاستراتيجي العام بإعداد مشروع متكامل لتعديل النظام الأساسي للمجموعة ولوائح عملها بما يتوافق مع مقتضيات هذا المخطط والرغبة في تطوير أداء المجموعة.
- كما وافقت الجمعية العامة على الطلب الذي تقدم به ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين للانضمام إلى عضوية فريق المخطط الاستراتيجي العام للمجموعة وفريق المخطط الاستراتيجي لتقنية المعلومات وفريق المخطط الاستراتيجي للتدريب.

## 2007/6 ( . 9 ):

2008 2010:

اطلعت الجمعية العامة على مشروع برنامج عمل المجموعة في مجال التدريب والبحث العلمي للسنوات الثلاث 2008 - 2010 وأقرته في صيغته المقدمة إليها من المجلس التنفيذي مرفق رقم (1).

2008

2007/7 ( . 9 ):

2010:

نظرت الجمعية العامة في مشروع البرنامج المالي للسنوات 2008 - 2010 الذي أعده المجلس التنفيذي في اجتماعه الثامن والثلاثين، وقررت اعتماده في حدود 660.000 دولار أمريكي مرفق رقم (2).

## 2007/8 (9. .):

:

- عملا بأحكام قواعدها الإجرائية الدائمة، ناقشت الجمعية العامة للمجموعة في جلسات متتالية الموضوعات الفنية الثلاثة التي سبق أن اعتمدها في دورتها العادية الثامنة وهي:
- 1- دور الأجهزة العليا للرقابة في التنمية الإدارية للدولة.
  - 2- مساهمة المعايير الرقابية وأدلة الإجراءات في الرفع من جودة العمل الرقابي.
  - 3- تطوير معايير الرقابة في ضوء نظم المعلومات الإلكترونية.

وبعد المناقشة، انتهت إلى التوصيات المرفقة (مرفق رقم 3). كما أوصت بأخذ هذه التوصيات في الاعتبار خلال المراحل القادمة لتنفيذ المخطط الإستراتيجي بما يمكن من مزيد إحكام تنفيذ هذا المخطط وتعميم الاستفادة منه سواء على مستوى المجموعة أو على مستوى الأجهزة الأعضاء.

## 2007/9 (9. .):

:

بعد أن استعرضت الجمعية العامة الموضوعات الفنية الثلاثة المقدمة إليها من المجلس التنفيذي، قررت اعتماد هذه الموضوعات كما يلي:

- \* الموضوع الأول: الوسائل الكفيلة بتدعيم استقلال الأجهزة العليا للرقابة.
- \* الموضوع الثاني: دور الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة الفساد.
- \* الموضوع الثالث: دور وحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية وأثرها على رقابة الأجهزة العليا للرقابة.

كما وافقت على تسمية هيئات هذه الموضوعات على النحو التالي:

الموضوعات	المقرر	الرئيس	المنسق
الموضوع الأول:	مصر	العراق	السعودية.
الموضوع الثاني:	الأردن	الكويت	السعودية.
الموضوع الثالث:	السعودية	قطر	السعودية.

واعتمدت الجمعية العامة الآجال المقترحة من قبل المجلس التنفيذي لإنجاز مراحل إعداد وتقديم الموضوعات المذكورة.



2007/10 ( . 9 ):

:

بناء على مقترح من معالي رئيس ديوان الرقابة المالية بجمهورية العراق بخصوص الديون المستحقة على هذا الديوان وكيفية معالجتها، كلفت الجمعية العامة لجنة تتكون من أصحاب المعالي رؤساء الأجهزة العليا للرقابة لكل من الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى والجمهورية الإسلامية الموريتانية ودولة فلسطين والجمهورية العربية السورية وبحضور معالي الأمين العام للمجموعة لدراسة هذا الموضوع.

وبعد الإطلاع على نتائج أعمال هذه اللجنة والمناقشات التي دارت حولها، قررت الجمعية العامة ما يلي:

- دعوة الجهاز العراقي إلى بذل كل ما في وسعه لتسديد الديون المستحقة عليه أسوة بما فعله بالنسبة للانتوساي والآسوساي بالكيفية التي يراها مناسبة.

- دعوة فريق المخطط الإستراتيجي في إطار المهمة المنوطة بعهدته لمراجعة النظام الأساسي للمجموعة لتقديم مقترحات بخصوص الآليات القانونية الكفيلة بمعالجة حالات عدم وفاء الأجهزة بالتزاماتها المالية.

- تتولى الجمعية العامة في دورتها العاشرة بناءً على مقترح من المجلس التنفيذي البت بصفة نهائية في مسألة ديون جهاز الرقابة المالية بجمهورية العراق.

وبناء على المقترح الصادر عن معالي رئيس ديوان الرقابة المالية بجمهورية العراق بخصوص النسبة المعتمدة لتحديد مساهمات هذا الجهاز في موازنة المجموعة، أوصت الجمعية العامة الجهاز العراقي بتوجيه طلب كتابي بهذا الشأن إلى الأمانة العامة قصد دراسته وتمكين المجلس التنفيذي القادم من النظر في الموضوع وفقاً للنظام الأساسي والقواعد المالية للمجموعة.

2007/11 ( . 9 ):

:

بعد أن استعرض معالي رئيس المجلس التنفيذي مطالب الترشيح الواردة على الأمانة العامة وبعد أن عبرت بعض الأجهزة عن رغبتها في الترشح لعضوية المجلس أو سحب ترشحاتها، شكلت الجمعية العامة لجنة للفرز من رئيس الجمعية العامة وممثلي الأمانة العامة. وعملاً بأحكام المادة الرابعة عشر من النظام الأساسي تمت عملية الاقتراع السري لاختيار أربعة أجهزة من ضمن ستة أجهزة وفق الأسلوب الذي سبق أن اعتمدهت الجمعية العامة في دورتها الثامنة، وأسفرت عملية الاقتراع عن اختيار أجهزة الرقابة في كل من: المغرب والبحرين ولبنان والعراق.

وبذلك تصبح تشكيلة المجلس التنفيذي الجديد كما يلي :

- رئيساً \* الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية :  
نائباً أول \* ديوان المحاسبة بالملكة الأردنية الهاشمية  
نائباً ثانياً \* ديوان المراقبة العامة بالملكة العربية السعودية  
\* الأمين العام للمجموعة  
\* مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.  
\* ديوان المحاسبة بالامارات العربية المتحدة.  
\* الجهاز المركزي للحسابات بجمهورية مصر العربية  
\* ديوان المحاسبة بدولة الكويت.  
\* المجلس الأعلى للحسابات بالملكة المغربية.  
\* ديوان الرقابة المالية بمملكة البحرين.  
\* ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية.  
\* ديوان الرقابة المالية بجمهورية العراق.
- أعضاء

: (9 . )2007/12

عملاً بأحكام المادة الثلاثين من النظام الأساسي ، قررت الجمعية العامة تعيين لجنة الرقابة المالية للقيام بمراقبة حسابات المجموعة عن السنوات 2007-2008-2009 من الأجهزة التالية :

- \* الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية ( )  
\* محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية ( عضوان أصليان .  
\* جهاز الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين ( )  
\* ديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان ( عضوان احتياطيان

\* \* \* \*